

من يمول التمرد والإرهاب؟

أمين سر حزب البعث: الفئة الضالة ثبت ارتهاها تقوى أجنبية.. وعلى الدولة القيام بواجبها لحماية الأمن والاستقرار

■ ثمن مصدر مسؤول في قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي الإداء البطولي لقوائنا المسلحة والأمن في التصدي لقوى الكهوت والتخريب الإرهابية التي عانت في الأرض سادا على مدى خمس سنوات متواصلة تحولت خلالها إلى «مخالب سمية» بيد أعداء الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية مستغلة حتم وسماحة وطول بال القيادة السياسية التي تحملت بصبر خدث وتطاول هذه الفئة الضالفة التي استكبرت أن تعود إلى أمر الله.

وتمازت بدعم أجنبي في قطع الطرق وترويع المواطنين ونهب ممتلكاتهم وتخريب المدارس والمعاهد وخطف السياح والأجانب وقتلهم.. والخ، مؤكداً أن مؤسستي القوات المسلحة والأمن مؤسستان دستوريتين في حسم النظام الوطني الديمقراطي السعودي، ملتزمان بنيائياً ودستورياً وأخلاقياً على وجه التحديد بحفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمواطن، والدفاع عن الوطن ووحدته واستقلاله من أي عدوان، وهما اليوم تؤيدان دورهما ومهتهما الوطنية من موقع المسؤولية الدستورية الملزمة لهما، باعتبارهما المسؤولتين الوحيدتين أمام الشعب عن أي إخفاق يحدث في هذا الجانب من شأنه تعريض الوطن برمته لأفح الخسائر والأخطار الحقيقية التي تهدد أمنه واستقراره وسيادته ووحدته.

وأضاف عبد الواحد هوش نائب أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي في تصريحه: إن هذه الفئة الضالة التي ثبت ارتهاها للقوى الأجنبية وصرح رمزها جبراً للعديد من وسائل الإعلام بنواياهم وأهدافهم المعادية للثورة والجمهورية والوحدة وسعيهم لإعادة الحكم الأممي البغيض إلى اليمن ورغوعهم السلاح في وجه مؤسسات الدولة الدستورية لتحقيق أحلامهم المرصصة. وعمدوا رغم تغاضي الدولة عما ارتكبوه من جرائم في الخمس السنوات السابقة إلى توسيع عملياتهم العسكرية إلى المحافظات المتاخمة لمحافظة صنعاء بقصد الإمارة الإمامية الحوثية فيها.

إن هؤلاء لا يمكن التعامل معهم إلا «بكراسة وخوارج، وقطع طرق يجب تطويق حد الحرابة عليهم امتحاناً لحكم الله عن وجل فيهم، وحتى تتساقط شافتهم ويأمن الناس جرمهم ويغيبهم وشروطهم.. مشدداً بالهيئة الشعبية الواسعة التي تراها اليوم لدعم الجهود العسكرية وإدماة زخمه في مطاردة فلول الإمامة الكهنوتية وفي إسناد حملة إيواء المشردين والهارين من جرائم الحوثيين وميرتقتهم. هذه الهيئة المباركة التي جسدت وحدة وتماسك هذا الشعب العظيم ووقوفه بكل ما أوتي من قوة وإمكانات إلى جانب قوته المسلحة والأمن وإلى جانب مؤسسات الدولة الدستورية الشرعية.

وأكد نائب أمين السر.. إدانة حزب البعث العربي الاشتراكي القومي لكل الهرطقات الموجهة التي يطلقها بعض السياسيين المحسوبين على التيارات الديمقراطية «الحدائنية، تحوير هذه الأعمال التخريبية الخارجة على القانون، والتي لا تتم إلا عن إفلاس سياسي وجعل مقعج في متطلبات مسارات التغيير في المجتمعات المختلفة. غير مدرين إنهم يضعون أنفسهم بهذا.. شأواً أم أبوا.. في خاتمة المخربين والمؤاتين معهم؛ مؤكداً أن رفع السلاح في وجه مؤسسات الدولة تحت أي ظرف كان ولاي سبب كان في المجتمعات الدستورية الديمقراطية، جريمة بكل المقاييس ليعلم السكوت أو التفاضل عن فاعليتها.. والأحوال البلاد إلى رفعة شريط، تنوع مبرعاتها عصيات طائفية ومنطقية تعبت بالأرض فساداً، كما عملت وتعمل اليوم العصابات، الحوثية، المدججة بآذن الله تعالى، وهو الأمر الذي يبرض على كل القوى السياسية الوطنية والقومية والإسلامية، التي تعمل تحت مظلة الدستور والقانون، إدانة أفعال «الحوثيين والافتصاليين، الإجرامية.. بل والوقوف ضدها بكل حزم وقوة، وإلا اعتبرت منتهكة ومخالفة لنصوص دستورية وقانونية وسيستوجب معاقبتها على عدم الالتزام بها، باعتبارها.. أي الأحزاب جزءاً من مؤسسات النظام الديمقراطي التمددي.. مجدداً ووقف حزب البعث العربي الاشتراكي القومي إلى جانب قوائنا المسلحة والأمن في تصديها البطولي لشراذم البغي الأممي- الكهنوتي، وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع الوطن، خدمة للنخبة وترسيخاً للوحدة الوطنية وللنظام الديمقراطي- التمددي، الذي اخترناه نهجاً لبلادنا، تحت علم ودستور الجمهورية اليمنية.



عبد الواحد هوش

أجمع عدد من السياسيين والبرلمانيين أن التجهيزات العسكرية والأموال التي يمتلكها الإرهابي الحوثي وجماعته التخريبية لا يمكن له امتلاكها ما لم يكن هناك دعم خارجي.. وقالوا في تصريحات له الميثاق: إن ضخامة هذه الإمكانيات لدى الحوثي لا بد أن يكون وراءها خزانة ضخمة لا تمتلكها إلا دول.. مشيرين إلى الدعم المعنوي والإعلامي والمادي الذي تقدمه دول إقليمية للدعم الحوثي من أجل تنفيذ أجندة تخدم مصالح الدول التي تقدم له الدعم للإضرار بالوطن اليمني.. وطالبوا من الدولة التصدي لهذه العصابة التخريبية وعدم التهاون معها حتى تعترف بالنظام والقانون وتسلم كل ما بحوزتها من عتاد وأسلحة لتخضع بعدها للمساءلة القانونية لما ارتكبته ضد الوطن والمواطن، ودعوا كافة الأحزاب وكل شرائح المجتمع إلى مساندة الدولة للتصدي لهذه الفئة المارقة باعتبار الجميع مسؤولين في حماية الأمن والاستقرار والسكينة العامة.. فإلى التفاصيل:

استطلاع: عارف الشرجبي

إقتلاع هذه الفئة كما حدث أثناء فترة ١٩٩٤م، وأضاف: تنحني من الأخ الرئيس أن يدعو الأحزاب المسلحة في البرلمان لتدارس الموقف والخروج برؤية موحدة لمواجهة الأخطار التي تواجه الوطن وفق رؤية وطنية تجمع ولا تفرق لأن الأخطار التي تواجه الوطن مسؤولة للجميع وينبغي عدم السماح للمناكفة السياسية السطرية على مجربات الأمور وموقف هذا الحزب أو ذاك.

وأكد الأذاري أن حسن النوايا والتسامح الذي تعاملت به الدولة مع الحوثيين الخارجين على القانون دفعهم للتصاري والتوسع أكثر في أعمال التخريب.. مشدداً على ضرورة أن تبسط الدولة نفوذها على كل شبر في الوطن.

تصادم وصلف
الذي نك يقول صالح عبدالله صائل أمين عام حزب جبهة التحرير: لقد كنا في بداية ظهور التمرد في صنعاء نساند توجهات الدولة في التريث وعدم الاستعجال في الجسم العسكري خلال الحروب السابقة، ولكن للأسف الشديد يبدو أن التهاون والتسامح مع هذه الفئة الضالة التي تمررت على الدولة وتحسنت القانون والدستور، وخرجت على النوايا قد شجعها على التمدد في غيرها واتاح لها الفرصة لتعريض مواضعها.. وأضاف: الذي يشاهد اليوم صلف الحوثي وقبامته وجماعته بأعمال التخريب والدمار في صنعاء والسطو على الأسلاك العامة والخاصة وترويع المواطنين الأمنيين ليشك أنه يند على التسامح معهم الذي كان يقصد حرق الدماء التي حرص الحوثي على إراققتها ولذلك لا بد على الدولة أن تستمر في مواجهة هذه الفئة المخربة وتطهير كل أنحاء صنعاء منها حتى تعود الحياة للناس هناك والذين نراهم اليوم يعانون في مجتمعات الأيواء بعد أن هربوا بانفسهم من شر الحوثي الذي طال الكثير من الأسر في صنعاء.

وأكد أمين عام حزب جبهة التحرير أن الحوثي يحمل مشروعاً خارجياً سياسياً للإضرار بالوطن، ومنذ اثنا عشرين بدعم من حوزات ابرتنية بحق عن أنصاع وموضع قدم لها.. مشيراً إلى أن هذا التوجه يشكل خطراً حقيقياً على النخبة السلمية التي تشهد اليمن منذ عشرات السنين في ظل الإسلام الذي يدعو للتسامح.. وتساءل صائل عن الجهات الداعمة التي أعلن عنها رسمياً قبل عدة شهور سواء الجهات الداخلية أو الخارجية وطالب الكشف عنها أمام الرأي العام حتى يتبين للناس خطورة المامرة.

وقال: لا بد على كافة الأحزاب أن تعلن موقف واضح من هذه الفئة بل وتقدم كامل الدعم والمساندة للدولة والجيش والأمن في مواقع الشرف الذين بذبوا عن علم الجمهورية اليمنية من بعاة الأزمة الديد، وأكد أمين عام حزب جبهة التحرير استعداد الحزب لتقديم المطوعين من أعضاء وانصار الحزب مسلحة الجيش حتى يتم حسم المعركة. □



الزندانى: تمرد الحوثي ينخر في جسد الوطن والتصدي له واجب دستوري

الذارحي: تسامح الدولة مع التمرد جعله يتمادى خارجياً للإضرار خارجياً بالتقوى دعماً بالوطن



عن هذه المعركة والقبول بالمواطمة المتساوية واحترام النظام والقانون واتباع الطرق السلمية والدستورية لتحقيق مطالبهم وفي الوقت ذاته طالب الدولة أن تكون حازمة أمام أي جهات داخلية أو خارجية تحاول العبث في أمن الوطن ووحدته واستقراره باعتبار ذلك جزءاً رئيسياً من مسؤولياتها.. واختتم قائلاً: يتوجب على الشعب اليمني الوقوف صفاً واحداً مع الدولة أمام أي تهديد داخلي أو خارجي يستهدف أمن واستقرار الوطن.

كارة إنسانية
ويرى الشيخ حمود الذارحي عضو الهيئة العليا للجمع اليمني للإصلاح أن الفتنة وأعمال التخريب التي تشهدها اليمن منذ سنوات طويلة، فكتبت التاريخ حلي بكثير في صنعاء من قبل الحوثي محنة وطنية وكارثة إنسانية تسم بالزندانى، وسيبادة الوطن ونسجيج الاجتماعي وتمنى أن يكون هناك إجماع وطني على

وفي هذا السياق اعتبر النائب البرلماني الدكتور منصور الزندانى أن رفع السلاح في وجه الدولة من قبل الحوثيين يعد مخالفة دستورية كبرى تجعلهم تحت طائلة القانون وقال: إن ما تقوم به الدولة في مواجهة عناصر الفتنة والتخريب في صنعاء باتي ضمن صلاحياتها القانونية والدستورية في توفير الأمن والاستقرار للوطن.

أطراف خارجية
لفتأ إلى أن أي تصغير من قبل الدولة في مواجهة أعمال التخريب والتمرد يجعلها محاسبة دستوريا وقانونياً لأن مواجهة التمرد هو من صميم واجباتها.. وأضاف الدكتور الزندانى: هذه المعركة تضرب بامن الوطن واستقراره وتضعف بلادنا في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لأن أعمال التخريب تنخر في جسد الوطن والوحدة والسلام الاجتماعي.. وأكد أن هناك أطرافاً خارجية مستفيدة مما يجري فتسعى إلى تغذية أعمال التخريب وإمدادها بكافة الوسائل لتحقيق أهدافها في أرض الوطن.. داعياً أبناء الشعب كافة إلى الوقوف مع الدولة ومساندة الجيش والأمن الذين يسعيان لترسيخ النظام والقانون وتحقيق مصلحة الوطن.

وقال: الحكومة هي حكومة الشعب اليمني بأكملها وليست حكومة جهة أو طرف من أطراف المعصاة السياسية في الساحة، والجيش هو جيش الشعب اليمني، وكذلك قوات الأمن واجبهما الأول هو حماية كرامة المواطنين وحفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

خزينة ضخمة
لفتأ إلى أن الذين يرفعون السلاح في وجه الدولة لا يوجد أي مسبر للقيام بهذا العمل الخارج على القانون وأن رفع السلاح يوجه الدولة بعد تحدياً لكل أبناء الشعب اليمني خاصة والجميع في ظل الوحدة والديمقراطية التي أعطت الحق لكل مواطن أن ينظم نفسه في أي حزب أو نقابة أو مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني المتواجدة في الوطن وكل مواطن الحق أن يبدي رأيه بالوسائل القانونية، وأشار عضو مجلس النواب منصور الزندانى إلى أن الدولة لم تتخذ أي إجراء يمنع المواطن من ممارسة هذا الحق ونبه إلى أن الدمار الذي خلفته أعمال التمرد في صنعاء هو دمار للوطن اليمني بكامله وليس لصعدة فقط بل قد يحول الوطن في المستقبل إذا استمر التمرد، إلى مزرعة خصبة لكل أعداء الوطن والأمة العربية والإسلامية بليل ما يحدث في كثير من دول المنطقة.

وعن الدعم الخارجي الذي يتلقاه الحوثيون قال الدكتور الزندانى: الدعم الخارجي أمر غير مستبعد خاصة وأننا بدأنا نسمع عن الدعم المعنوي والإعلامي الخارجي لهم من بعض الأطراف والدول.. وأكد أن هذا الكم الهائل من الأموال التي لدى الحوثي لا شك أن وراءه خزينة صافية ضخمة، لا تمتلك هذه الخزينة إلا دولة وطالب الزندانى جماعة الحوثي الكف

سيناريوهات تمويل الفتنة!

المخاطفين معهم، أو من صغار السن الخائفين على أنفسهم وأهلهم.

- السيناريو الثاني:
تكرت بعض وكالات الأنباء أن عصابات التمرد تلقت دعماً لوجستياً من أطراف إقليمية وخارجية، بليل العنور على عدة مخازن لأسلحة إيرانية الصنع، والإعلان عن وجود ضباط وخبراء شيعة عراقيين يقودون معارك صنعاء إلى جانب الحوثيين، ولن نستغرب ووقوف بعض الأطراف العربية، غير رسمية، مع قوات التمرد وتقديم الدعم المالي اللازم لشراء الأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية، وتزويهاهم بها بواسطة تجار الحروب وعصابات تهريب الأسلحة عبر المفاذ الحدودية بشرط الساحل اليمني غير المراقب، لإطلاة عمر الحرب بهدف إضعاف قدرات الطرفين معاً، وتصفية حسابات قديمة مع النظام السياسي اليمني، على خلفية مواقفها العربية والإقليمية.

- السيناريو الثالث:
أشارت بعض المصادر إلى قيام بعض تجار ومهربي المخدرات بتقديم الدعم المالي لتسوية المخربين في صنعاء، وجنوب الوطن، وهذا السيناريو شبيه بما يجري في أفغانستان، في ظل التقارير التي تؤكد أن زراعة وتجارة المخدرات والحشيش ازدهرت في أفغانستان قبل وبعد الغزو الأمريكي، ولعل نخبة تنظيم القاعدة في تحالف مؤقت مع دعاة الانفصال، والفئة الحوثية يرتكبي هذا الرائي، إذ من المرجح - في حال صحة هذا الاستنتاج - أن هذا التنظيم سيحاول نقل تجربة طالبان في أفغانستان، والقاعدة في العراق، واتخاذ الموقف الجغرافي لبلادنا منفذاً لتزريب المخدرات والأسلحة إلى دول الجوار العربي والإفريقي، ولن يتأتى له ذلك في ظل وجود الدولة، لأنه لا ينبغي إلا في غياب الدولة وضعف سلطة القانون، ولذا فهو سيديم قوى التمرد لخلق قاعدة لانطلاق عملياته في المنطقة.

وجميع تلك السيناريوهات - بافتراض صحة ما جاء فيها - تطرح أكثر من علامة استفهام، عن الجهات أو القوات أو المفاذ التي تيسر لقوى التمرد سبل الحصول على ذلك الدعم الضروري؛ وعن طرق وصول تلك المساعدات والمؤن؛ وربما، عن السبل التي وقف تلك الإمكانيات لتخفيض عنز الحزب، وتقليل الخسائر المادية والبشرية في صفوف أبناء المجتمع اليمني؛ وهي أسئلة ملحة في حاجة إلى إجابات، لا بدعي لأن امتلاكها، لذا افتر لكم الحرية والحق في الإجابة عنها □

محافظة صنعاء ومديرياتها المحرومة من خدمات كثيرة، كما أننا لسنا مع توقف المعارك الحربية بهدنة مؤقتة ما نلث ان تشتعل بكيفية أشد وأعنف، وأعد نظاماً جغرافياً من سابقها، ولتراوح في وضعية اللا حرب إلى السلم التي أغرت تخشيري بالتطاول على الدولة وسلطتها، لاقتادهم أنها لم تعد قادرة على خوض وحسم حرب جديدة.

ولقد كنا ننحني أن يفتح دعاء الفتنة والتمرد «الحوثيون» إلى السلم.. ودعوات الأخ الرئيس المتكررة للتخاور مع السلطة بنية البحث الجاد عن سبل إيقاف تلك الحرب المجنونة، وتغليب لغة العلف والمنطق والحكمة، بدل استخدام قووات المدافع والرشاشات والأسلحة الدمار والإيذاء التي ستترك جروحاً غائرة في جسد الوطن اليمني لن يكون اندمالها سهلاً.. دفعنا إلى هذا خوفاً على مستقبل وطننا، وتقديرنا لحجم الأضرار التي ستخلفها هذه الحرب على المدى القريب، وحتى البعيد.

لكن استمرار المعارك طيلة هذه الفترة، وتصريح الحوثيين أنهم يعتمرون إبالة أمد الحرب الدائرة منذ أكثر من أسبوعين، وخوض حرب استنزاف طويلة الأمد ضد القوات الحكومية، تخير مزيداً من علامات الاستفهام؛ عن مصادر التمويل واللوجستي والعسكري الذي يتفاه الحوثيون؛ والواقع أن غياب المعلومات الموثوقة عن مصادر تمويل هذه الحرب، يجعل الإجابة عن تلك التساؤلات عصبياً، ويضعنا أمام بعض الاستنتاجات والسيناريوهات الافتراضية القائمة على ما جاء في بعض التقارير الإخبارية، والبيانات والتصريحات الرسمية، وهي:

السيناريو الأول:

نعتقد أن التخطيط لهذه الحرب جرى منذ توقف المعارك الماضية بعد توقيع اتفاقية قطر، ونحسب أن الحوثيين قد اعادوا لها العدة من يومها عبر الاستملاء على مزيد من الأسلحة والسيارات التابعة للدولة والمواطنين، وجسعو ما قدروا عليه من أموال وأسلحة ومؤن وغيرها من الأشياء الضرورية لمصومهم كل هذه المدة، كما يبدو وأضحاً أنهم قد استفادوا من فترة الهدنة الطويلة التي منحتها لهم تلك الاتفاقية لإطلاق سراح أسراهم، وإعادة ترتيب صفوفهم، وتوسيع مناطق تركيزهم، وحشد الانصاع والمقاتلين، من

من الشواهد على داخل الأوضاع الإقليمية والدولية، وتقاطع تلك المشاريع مع مشروع البناء بمنطقاته الوطنية.

وهي التجربة التي لقت دعماً مادياً من أطراف عربية تنتمي لجبهة المصمود، ودعم بشرياً ولوجيستياً من النظام الماركسي في جنوب الوطن ولولا حكمة القيادة اليمنية في التعامل مع تلك الأزمة ووقوف أبناء المجتمع اليمني في وجه تلك الهجمات العسكرية بعد أن استهدفت المدنيين والأبرياء، ثم تدخل بعض الأطراف لإيقاف التداخعات العسكرية، وتجاوبها في عقد قمة المصالحة الوطنية في «الكويت»، لحقق ذلك المشروع أهدافه، وتمتدنت الجبهة في جميع محافظات شمال الوطن، ونجحت في تغيير نظام الحكم إلى نظام ماركس شيوعي بنظام الجنوب.

بيد أن ذلك المشروع سقط بعد أن كلف الدولة والشعب اليمني خسائر عظيمة في الأموال والدماء، ونبتقي تجربتنا مع حرب الانفصال، والدعم المادي والسياسي الذي قدمته كثير من الأنظمة العربية، انتقاماً من النظام السياسي اليمني وموقفه من أزمة الخليج وغزو العراق للكويت شاهداً حياً على تنامي الأطماع والتخيلات في شئون الوطن.. ولقد أشارت دراسات عربية وغربية عدة إلى حجم الأموال التي دفعت لتمزيق ذلك المشروع، والوعود السياسية التي تلقاها دعاة الانفصال من بعض الدول العربية مقابل إعلان قرار الانفصال، وإشغال قتل الحرب في صيف ١٩٩٤م، ومحاولة إعادة الأوضاع إلى ما قبل الثاني والعشرين من مايو، ولست في حاجة إلى إعادة الحديث عن مال ذلك الدعم، ومصير تلك الوعود، ونهاية بداية المشروع غير الوطى، لأن ذاكرة الشعب اليمني ما زالت حية وتحفظ كثير من التفاصيل، وهي التي أوقت تنفيذها في أرض الوطن. ويبدو أن قصة وطننا مع التداخلات والأموال الأجنبية لم تنته بعد، فما إن تبدأ أزمة ويتم التعامل معها وتهدئتها، حتى تتدخل أخرى، في تواتر عجب مرعب، يشر التساؤل، عن حقيقة الروابط بين جميع الحركات التي تستهدف وحدة الشعب اليمني شمالاً وجنوباً، ونوابته، وتستنزف موارده ومقدراته الوطنية.

بداية تؤكد أننا لسنا - وربما يتفق معنا في هذا كثير من أبناء مجتمعنا - مع استمرار هذه الحرب التي يخسر فيها وطننا وشعبنا أكثر مما يكسب، من موارد مادية وبشرية، وينبغي، كان من الخير أن توجه لخدمة التنمية وتخفيف معاناة المواطن في

حقائق التاريخ، والموقع الجغرافي الاستراتيجي والمتميز لبلادنا، ومشروع الوحدة الوطنية الذي تحقق في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، إلى جانب المسيرة الديمقراطية الناجحة التي حققها طيلة العقد المنصرم، وحتى منتصف هذا العقد، ستجعلها على الدوام محطة اهتمام، وربما تدخل كثير من الأطراف الإقليمية والوطنية القديم والحديث والمعاصر مليء بالتدخلات الإقليمية والأجنبية، وكتابات المرتزقة الأجانب، والأموال والسلاح والدعم المقدم لهم لتنفيذ اجندات ومشاريع خارجية لم تعد سراً من الأسرار، فكتبت التاريخ حلي بكثير في الروايات عنها.. ولستنا بصدد الحديث عنها تفصيلاً، يكفي ذكر بعض التفاصيل، لإحداث منقطة من تاريخنا الوطني المعاصر، بل تكن نتمنى أن نعيد بها نبش كثير من الجراح المندمة في الذاكرة الوطنية، وإنما اضطررتنا إليها سياقات الحديث، وضرورات المقارنة والتحليل لوضعية حاضرة، ووعيدنا في إنعاش ذاكرة من لا يقرأ التاريخ جيداً. بداية، يتذكر جبل مابعد ثورة السادس والعشرين من سبتمبر قصصاً عديدة روتها كتب التاريخ الوطني، ورواها رواد الحركة الوطنية عن جحافل المرتزقة الأجانب الذين تلقوا دعماً مادياً من بلدان عربية وغربية عدة لم يكن يرصيها وجود نظام جمهوري في هذه المنطقة، قريبا من منابع النفط، وعلى حدود النظم السياسية المحافظة، والقرى الهاديا، في كتابه، «المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية»، وله ترجمة أخرى يعوان الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، بروي لنا قصة الثورة المضادة، التي خططت لها وقادتتها تلك الأنظمة زعينة منها في دعم فلول النظام الملكي البائد، وإعادتهم إلى سدة الحكم، ويسرد قصة الأموال والعتاد الحربي الذي وفرته تلك الأنظمة للمرتزقة الأجانب لإتجاح تلك الثورة المضادة، وهو الأمر الذي لم ينجح في حينة، نتيجة صمود أبناء الوطن اليمني في معارك الدفاع والشرف والوطنية، ليستقر الخيار الوطني متمثلاً في النظام الجمهوري، وفي مراحل تاريخية تالية، تكررت محاولات التدخل مرات عدة لحاوله إنجاز بعض المشاريع المناهضة للمشروع الوطني التحرري في وطننا، لكن هذه المرة بشعارات جديدة ومنطقتنا مناقشة كليا لسابقها، ولقد لفت بادي الأمر دعماً وتعاطفاً شعبياً قبل أن تنتج حقيقة المشروع، ونعني بها تجربة الجبهة الوطنية الديمقراطية في نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية الثمانينيات التي تعد واحدة



د. طارق المنصوب

بيد أن ذلك المشروع سقط بعد أن كلف الدولة والشعب اليمني خسائر عظيمة في الأموال والدماء، ونبتقي تجربتنا مع حرب الانفصال، والدعم المادي والسياسي الذي قدمته كثير من الأنظمة العربية، انتقاماً من النظام السياسي اليمني وموقفه من أزمة الخليج وغزو العراق للكويت شاهداً حياً على تنامي الأطماع والتخيلات في شئون الوطن.. ولقد أشارت دراسات عربية وغربية عدة إلى حجم الأموال التي دفعت لتمزيق ذلك المشروع، والوعود السياسية التي تلقاها دعاة الانفصال من بعض الدول العربية مقابل إعلان قرار الانفصال، وإشغال قتل الحرب في صيف ١٩٩٤م، ومحاولة إعادة الأوضاع إلى ما قبل الثاني والعشرين من مايو، ولست في حاجة إلى إعادة الحديث عن مال ذلك الدعم، ومصير تلك الوعود، ونهاية بداية المشروع غير الوطى، لأن ذاكرة الشعب اليمني ما زالت حية وتحفظ كثير من التفاصيل، وهي التي أوقت تنفيذها في أرض الوطن. ويبدو أن قصة وطننا مع التداخلات والأموال الأجنبية لم تنته بعد، فما إن تبدأ أزمة ويتم التعامل معها وتهدئتها، حتى تتدخل أخرى، في تواتر عجب مرعب، يشر التساؤل، عن حقيقة الروابط بين جميع الحركات التي تستهدف وحدة الشعب اليمني شمالاً وجنوباً، ونوابته، وتستنزف موارده ومقدراته الوطنية.